UBJSR, Issue (36) Volume (1) March 2023- Arab Impact Factor: (AIF: 0.96)
Bakht Alruda University Quarterly Refereed Scientific Journal, ISSN: 1858-6139, Online
Received: 04/01/2023
Accepted: 30/03/2023

أهمية تنمية وتطوير المناطق الريفية اجتماعياً في تحقيق الأمن القومي السوداني (2002_2016م)

عز الدين محمد إسماعيل
جامعة بخت الرضا كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
Izzerural@gmail.com

مستخلص

هدفت الدراسة لمعرفة أهمية التنمية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية الريفية والأمن القومي في السودان. تمت صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: ما أثر تدني مستوى الخدمات الاجتماعية على التنمية الريفية؟ وما الانعكاسات السلبية لتدني الخدمات في الريف على الأمن القومي؟ بنيت الدراسة على الفرضيات التالية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدني مستوى الخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية، وهنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الانعكاسات السلبية لتدني الخدمات في الريف والأمن القومي في السودان. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي. توصلت الدراسة لأن معظم المناطق الريفية تعاني من تدني الخدمات الاجتماعية الأساسية وضعف فرص تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن القومي السوداني.

كلمات مفتاحية: تنمية وتطوير، المناطق الريفية، الخدمات الاجتماعية، الأمن القومي.

Abstract

The study aimed to know the importance of the social development and its role in achieving rural development and national security in Sudan. The study problem was formulated in the following questions: What was the effect of the low level of social services on rural development? What were the negative repercussions of poor rural services on national security? The study was built on the following hypotheses: There was a statistical significant relationship between the low level of social services and rural development, and there was a statistical significant relationship between the negative repercussions of the low level of services in the countryside and national security in Sudan. The study used the descriptive, the analytical and the historical methods. The study concluded that most of the rural areas suffered from the lack of basic social services and this weaken the realization of social justice and the enhancement of the national security.

Keywords: Development, Rural areas, Social services, National security.

مقدمة

تظل التنمية من أهم القضايا على الساحة العالمية حيث تتباين مداخلها واساليبها وكيفية حدوثها. وحظيت قضايا التنمية والتخلف باهتمام متعاظم في معظم البلاد النامية منذ حصولها على الاستقلال والتحرر الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولقد التزمت معظم حكومات الدول النامية منذ ذلك الحين بالمنهج التنموي وأخذت في تطبيق سياسات واستراتيجيات ومداخل وأساليب متعددة لدحر التخلف بأبعاده المختلفة وتحقيق التنمية كهدف منشود. إلا إننا نجد بالرغم من مرور أكثر من خمسين عاما لا تزال تعاني من أعراض التخلف ومظاهرة ولم تحقق مستويات معيشية مرضية لشعوبها[1]. السودان يعتبر من الدول النامية التي مازالت تعاني من مظاهر التخلف الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الخدمات التعليمية والصحية وتوفير مياه الشرب النقية والإمداد الكهربائي، وتعتبر المناطق الريفية الأكثر تأثرا بهذه المشكلة و انعكس ذلك سلبا علي تحقيق العدالة الاجتماعية و مستوى معيشية السكان وحدَ من قدرة المجتمعات الريفية على التقدم والتطور وكذلك اضعف من تحقيق وتعزيز الأمن القومي السوداني. تركز هذه الدراسة على مستوى توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، الصحة، الإمداد المائي والكهربائي) باعتبارها من المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الريفية وتحسين مستوى

[1]طلعت مصطفى السروجي وأخرين (2001م) التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، ص3.

Received: 04/01/2023

Accepted: 30/03/2023

معيشة السكان. تنبع أهمية هذه الدراسة من تتناولها قضية التنمية الاجتماعية في الريف السوداني ومدى مساهمتها في تعزيز الأمن القومي من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ودورها في تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتحقيق العدالة الاجتماعية. بالرغم من التوسع الملحوظ في خلال العقدين الأخيرين في توفير الخدمات الاجتماعية في السودان إلا أن كفاءة الكثير من هذه الخدمات متدنية، كما أن هناك تفاوت كبير من حيث توفير هذه الخدمات بين الولايات المختلفة وبين المجتمعات الريفية والحضرية من حيث توفير الخدمات التعليمية والصحية وتوفر خدمات المياه والكهرباء. هذه الأوضاع لها انعكاسات سلبية علي تحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ المساواة والمستوى المعيشي للسكان وبالتالي على تقوية وتعزيز تحقيق الأمن القومي. تركز الدراسة على الإجابة عن السؤال التالي: ما أهمية تنمية وتطوير المناطق الريفية اجتماعياً في تحقيق الأمن القومي؟ تهدف الدراسة للتعريف بأهمية تنمية وتطوير المناطق الريفية اجتماعياً في تحقيق الأمن القومي السوداني. توضيح أهمية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في تحسين مستوى معيشة السكان. والتعريف بأهمية التنمية الاجتماعية في الريف في تحقيق العدالة الاجتماعية. تنبع أهمية تنمية وتطوير المناطق الريفية اجتماعياً في تحقيق الأمن القومي من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، تحقيق العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى معيشة السكان، تحقيق التكافل الاجتماعي

منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي لتتبع قضية توفير الخدمات الاجتماعية وتأثيرها على التنمية الريفية في السودان وتحقيق الأمن القومي وذلك عن طريق الاطلاع على الدراسات السابقة والتقارير والوثائق، من أجل الاستفادة منها في عمليات التحليل والتعليل والتفسير والربط، المنهج الوصفي لجمع المعلومات الخاصة بمنطقة الدراسة ووصفها وتحليلها والوصول لنتائج وربطها بموضوع الدراسة ، المنهج الإحصائي التحليلي لمعالجة المعلومات الكمية من حيث تبويب البيانات والمعلومات وتسهيل تحليلها عن طريق استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) ومنهج دراسة الحالة لجمع المعلومات الأولية عبر اختيار عينه عشوائية بسيطة حجمها (120) فرد تشمل الخبراء والمختصين في مجال التنمية الريفية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة.

الدراسات السابقة

دراسة خالد عبد الوهاب البندارى (2016): هدفت الدراسة إلي تبيان العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثورات المصرية في العصر الحديث. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الواقعي من خلال تدقيق مفهوم العدالة الاجتماعية وعلاقته بالمتغيرات والظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. خلصت الدراسة إلى وضع استراتيجية للتنمية لمدة عشر سنوات تحقق نتائج أسرع يشعر بها المواطن المصري، من أهم عناصرها الغذاء، المياه والإسكان، التعليم والصحة، التوظيف والضمان الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

دراسة يحي الزين محمد (2014) : تناولت الدراسة دور التنمية في تحقيق الأمن القومي الاستراتيجي السوداني. تمثلت مشكلة البحث في العلاقة بين الأمن والتنمية من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي: هل العدالة في توزيع الثروة تؤدي إلى استقرار أمني؟ . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي في معالجة المعلومات والبيانات. خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها عدم وجود استراتيجية تنموية فاعلة منذ استقلال السودان مما أدى إلى تدهور الأمن وضعف مشروعات التنمية.

الأمم المتحدة ، أدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (2003): تناول التقرير موجزا للمعلومات الحديثة المتصلة بجوانب مختارة من موضوع السكان والتعليم والتنمية والروابط بين التعليم والصحة والوفيات. تم الإشارة لان التعليم يعتبر أحد الأوجه الحيوية للمتغيرات السكانية والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي للمجتمع ويؤثر على المستقبل الاقتصادي لجميع الأفراد ورفاهيتهم الاجتماعية . كذلك تم التأكيد على أن التعليم حق من حقوق الإنسان المعترف بها على الصعيد العالمي ورد في الإعلان العالمي الذي اعتمدته الأمم المتحدة باعتباره من الحقوق الأساسية لكل شخص خاصة تعليم الأساس والذي يجب توفيره مجاناً. تتميز هذه الدراسة بأنها تتناول قضية التنمية الاجتماعية في الريف السوداني ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن القومي من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وانعكاس ذلك ايجابيا في تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي.

التنمية الريفية

UBJSR, Issue (36) Volume (1) March 2023- Arab Impact Factor: (AIF: 0.96)
Bakht Alruda University Quarterly Refereed Scientific Journal, ISSN: 1858-6139, Online
Received: 04/01/2023
Accepted: 30/03/2023

تعددت واختلفت المفاهيم والتعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا إلى النظرة والزاوية التي ينظرون بها لهذا المفهوم سواء من منظور قطاعي كقطاع التعليم بأنها عملية تعليمية ترتكز على التعليم ومنهم من اعتبرها عملية تدخل في مجال الصحة العامة ونظافة البيئة وذلك بتوفير الوسائل التي تؤدي إلى تحسين المستوى ا لصحي(2). ومنهم من يعتبرها أنها تنمية اقتصادية ترتكز على القطاع الزراعي، والبعض الآخر يعتبرها أنها تنمية اجتماعية تستهدف مواجهة الفقر الريفي من خلال تزويد سكان الريف بالخدمات العامة الأساسية، باعتبار أن سكان الريف يعانون من تدهور الغذاء وكذلك انخفاض مستويات معيشة الجماهير ذات الدخل المنخفض، وتفشي ظروف اللامساواة وتدني الخدمات وتخريب البيئة، ومنهم من ينظر إليها أنها الجهود المبذولة من أجل زيادة دخل الأفراد في المناطق الريفية وبخاصة الفلاحين المعدمين، حيث تتطلب التنمية قرارات جماعية على مستوى المجتمع الريفي والمشاركة في القرارات.

تعريف البنك الدولي : عرفها البنك الدولي سنة 1975 بأنها استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل المزارعين الذين يزرعون على نطاق ضيق، والمستأجرين، والمعدمين(3) .

الفاو واليونسكو: يروا بأن التنمية الريفية عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة[4].

روبرت شامبرز: يرى بأن التنمية استراتيجية مصممة لتمكين مجموعة من الناس، فقراء الريف رجالا ونساء، للحصول على ما يحتاجونه لأنفسهم ولأطفالهم، ويتضمن ذلك مساعدة الناس الأكثر فقرا من بين أولئك الذين يلتمسون سبل العيش في المناطق الريفية في المطالبة بالمزيد من منافع التنمية والحصول عليها، وتتضمن صغار المزارعين، المستأجرين، والمعدومين[5].

التنمية الاجتماعية

بالرغم من تعدد التعريفات ووجهات نظر الباحثين في التنمية الاجتماعية، فإن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني بالتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، وبالاهتمام بخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، والإسكان والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والتي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية(6)، والملاحظ أن هذا المفهوم لا يشمل نمط توزيع الدخل وزيادة فرص العمل بوصفها أسس الأزمة لإحداث التنمية واستمرارها، وعليه نجد أن مفهوم التنمية الاجتماعية يكمل النقص الكبير في مفهوم التنمية الاقتصادية(7)،فلا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية بدون تغيير اجتماعي، ولا يمكن أن يحدث تغيير اجتماعي بدون تنمية اقتصادية، فكل مشروع من مشاريع تطوير المجتمعات الريفية أو غير الريفية له صيغة أو هدف اقتصادي وآخر اجتماعي. فلابد من تغيير أو تعديل اتجاهات سكان المجتمعات الريفية كي لا تعوق هذه البرامج التنموية، وهذا مما أدى بالكثيرين من التنمويين إلى إطلاق اسم التنمية الريفية المتكاملة والتي هي شائعة في الوقت الحالي.

تعريف الأمن القومي السوداني

---

[2]حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شبابا لجامعة 2005 ،القاهرة، ص230 .

[3]البنك الدولي، التنمية الريفية، ورقة عمل قطاعية إعداد مجموعة من خبراء البنك ،دار الكتب الوطنية، تونس، فيفري 1975 ،ص03.

[4]Peter Townsend, building decent societies , British Library, 2009, P.23

[5] Robert Champers, rural development, putting the last first, Longman , New york,1983, p. 27.

6 حسن إبراهيم عيد علي : دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984م،ص216 .

7 دوخي عبدا لرحيم الحنيطي :الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في تنمية البادية الأردنية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التنمية الريفية، جامعة الموصل، العراق، 1997م،ص21 .

UBJSR, Issue (36) Volume (1) March 2023- Arab Impact Factor: (AIF: 0.96)
Bakht Alruda University Quarterly Refereed Scientific Journal, ISSN: 1858-6139, Online
Received: 04/01/2023
Accepted: 30/03/2023

من خلال المفاهيم السابقة يمكننا أن نعرف الأمن القومي السوداني بأنه (الأمن القومي الاستراتيجي الذي يقوم على امتلاك الدولة لعناصر القوة الاستراتيجية التي تقوم وتستند على تحقيق الأمن الإنساني، والتي تتيح للدولة امتلاك إرادتها الوطنية، وتوفر السند المطلوب لتحقيق وتأمين المصالح الوطنية الاستراتيجية، بما يشمله ذلك من المحافظة على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية وحفظ حقوق ومصالح الأجيال القادمة والإسهام في تحقيق الأمن العالمي)، ويعني ذلك تأمين كيان جمهورية السودان كدولة ذات سيادة ضد الأخطار القائمة والمحتملة التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدام القوى الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتقنية والعسكرية، لتحقيق غايتها وأهدافها القومية مع الأخذ في الاعتبار كل الأوضاع والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.[8] وما نقصده بكيان الدولة هو القيم والمعتقدات، وحدة التراب والشعب، السيادة الوطنية، النسيج الاجتماعي، الموارد فوق وباطن الأرض والعمران، الاستقرار السياسي، التنمية المستدامة. أما تأمين المصالح فهي حماية المصالح، توفير سند الدعم المطلوب لتحقيقها محلياً وإقليمياً ودولياً. أما القوى الشاملة فتشمل القوة السياسية أي وضوح المسار الاستراتيجي للدولة الذي يفضي لتحقيق غاياتها، بسط العدالة وسيادة القانون، رقي مستوى الأداء والسلوك السياسي مع التوازن بين الحريات والحقوق والواجبات، وتعزيز القدرات التفاوضية الوطنية من خلال توحيد وتأمين الإرادة الوطنية وتوحيد وتقوية الجبهة الوطنية حول الرؤى والمصالح الاستراتيجية، واستناد القرار السياسي على السند المعرفي واستيفاء الترتيبات الإقليمية والدولية، أما القوة الاقتصادية ويقصد بها وضوح الرؤية حول المصالح الاستراتيجية الاقتصادية، امتلاك الموارد الطبيعية والمزايا الجغرافية والقدرة على الاستغلال المثالي لها وتنميتها، وتأمين امتلاك الطاقة، القضاء على الفقر، قوة العملة الوطنية، وامتلاك القدرات التنافسية والمزايا النسبية العالمية والحصول على حصص استراتيجية في الأسواق العالمية، وتحقيق الأوضاع التي تتيح زيادة الدخل القومي مع عدالة توزيعه وتحقيق فرص العمل للمواطنين وتحقيق الرفاهية. أما القوة الاجتماعية فهي متانة النسيج الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع وتنمية البشر جسماً وعقلاً وروحاً، وربط النسيج الاجتماعي بقيم المساواة، العدالة، تكافؤ الفرص، نبذ العصبية والولاء للوطن مصحوبة بالأخلاق الفاضلة والقيم الإنسانية العليا، وضوح تقاسم الأدوار بين منظمات المجتمع والدولة، وجود نظام تعليمي يوفر الموارد البشرية المؤهلة كماً وكيفاً لتحقيق الغايات القومية. أما القوة الثقافية فهي القوة الروحية، رقي السلوك الثقافي، احترام قيمة العمل، احترام الزمن، الوفاء بالعهد، وقيم الصداقة والأمانة والمسئولية والشفافية. أما القوة الإعلامية فهي القدرة على توفير السند الإعلامي محلياً وتأسيس قاعدة متينة من التأييد العالمي تجاه الغايات والأهداف والقضايا الوطنية، وما يتطلبه ذلك من القدرة على الإرسال الإعلامي والاستراتيجي والذي يعني بالوصول للجمهور المستهدف محلياً وإقليمياً وعالمياً. وكذلك القدرة على إحداث بناء وتراكم معلوماتي أساسي. بالإضافة إلى القدرة على إحداث تغييرات وقناعات أساسية، من خلال المدخل الإعلامي المناسب. أما القوة العلمية فهي امتلاك القدرات والتقنيات العلمية التي توفر السند المعرفي والعلمي لتحقيق الغايات القومية. وتأتي بعد ذك القوة التقنية وهي امتلاك القدرات والتقنيات والمعارف التقنية المطلوبة لتحقيق الغايات القومية. أما القوة العسكرية والأمنية فهي امتلاك قدرات عسكرية وأمنية استراتيجية تعزز القدرات التفاوضية للدولة وتحمي البلاد ومصالحها وثرواتها وتمنع التهديد العالمي.

التنمية الاجتماعية في السودان (2002ـ2016م)

بالرغم من تعدد التعريفات ووجهات نظر الباحثين للتنمية الاجتماعية، هي عملية تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقيق تأمين الفرد على يومه وغده ورفع مستوياته الثقافية والصحية والاجتماعية وزيادة قدرته على فهم مشاكله وحثه على التعاون مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل، أي اهتمام بنمو الإنسان وتكيفيه مع البيئة[9]. والتنمية الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص في المشاركة والامتناع بالخدمات الاجتماعية لأحدث تغير اجتماعية مقصود. إن فلسفة التنمية الاجتماعية تقوم على عدة اعتبارات هي: إن الإنسان هو هدف التنمية وبؤرة التركيز في كل عملياتها. يجب أن يشعر الإنسان بأنه جزء من هذه العملية وليس مجرد مستقبل للخدمات، بل هو عنصر أساسي في عملية النمو والتغير. محور التنمية الاجتماعية هي شخصية الفرد في ذاته وشخصية المجتمع من جميع النواحي وذلك أنها عملية متكاملة وذلك من منطلق أن الاعتماد على النفس كوسيلة من وسائل التغير تنبع من إيمان الفرد بنفسه

[8] ربيع سليمان يعقوب (2009م) الوجود الاجنبي في السودان واثره علي الامن الوطني، زمالة كلية الحرب العليا، ص.12

[9] طلعت مصطفى السروجي وآخرين، 2001 ،مرجع سابق، ص. 15

UBJSR, Issue (36) Volume (1) March 2023- Arab Impact Factor: (AIF: 0.96)
Bakht Alruda University Quarterly Refereed Scientific Journal, ISSN: 1858-6139, Online
Received: 04/01/2023
Accepted: 30/03/2023

وبالمجتمع الذي يعيش فيه؛ بل في التغيير عبر إرادة التغير. الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية هو تحقيق التحسين الجوهري في مستويات المعيشة للسكان وبناء اقتصادي قادر على إشباع حاجاتهم المتزايدة إلى حد الإشباع المطلق، وفي سبيل ذلك يجب أن تتوفر ركائز تنموية أفضل وذلك بالإضافة إلى أهمية المشاركة الإيجابية من جانب السكان في عملية التنمية.

الخدمات الاجتماعية الأساسية

بالرغم من التوسع الملحوظ في خلال العقدين الأخيرين من القرن الحالي في توفير الخدمات الاجتماعية في السودان إلا أن كفاءة الكثير من هذه الخدمات متدنية، وكما أن هناك تفاوت كبير من حيث توفر هذه الخدمات بين الولايات المختلفة وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية من حيث توفر الخدمات التعليمية والصحية وتوفر خدمات المياه والكهرباء.

التعليم

يعتبر التعليم من الأساسيات والضروريات في حياة الإنسان لتحقيق المعرفة بين الأجيال وتمكينهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فيما يتعلق بأوضاع التعليم في السودان فقد بلغت نسبة الأطفال في المدارس في الحضر حوالي 70%، أما في الريف نسبتهم 54%، كما توجد فروق بين النوعين حيث نسبة البنين 76% بينما تبلغ نسبة الفتيات 59% أما في الريف فتبلغ نسبة البنين 58% بينما تبلغ نسبة البنات 42%، مما يشير إلى عدم الاهتمام بتعليم البنات، رغم أن التعليم الأساس حسب قوانين الدولة وحسب الدستور إلزامياً ومجانياً، إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك حيث أن عدداً كثيراً من الأطفال في سن التعليم ولا يدخلون المدرسة لعدة أسباب: [10] عدم إيمان الأسر بأهمية التعليم. مساعدة الطفل في أعمال الزراعة خاصة في ظل عدم القدرة على استخدام العمالة المستأجرة. هناك نسبة عالية من الأطفال في سن التعليم دخلوا سوق العمل خاصة مع ارتفاع نسبة الفقر في المناطق الريفية. أيضاً هناك تفاوت وفروق بين الولايات فيما يتعلق بمعدل الالتحاق بالتعليم[11]، حيث ستجلب (4) ولايات (نهر النيل والشمالية والجزيرة والخرطوم) أعلى معدل للالتحاق بالتعليم المدرسي (50%- 66%) بينما سجلت (8) ولايات نسبة متوسطة ما بين (30,1-46,8) و(6) ولايات كانت نسبتها متدنية (3,3-26,1). أما معدل الالتحاق بالصف الأول من تعليم الأساس سجلت ولايات نسبة جيدة (91%-69,9%) وجاءت (6) ولايات في الوسط بمعدل يتراوح (70,6-85,5) و (5) ولايات دون الوسط (46,3%- 69,9%).

مؤشر معدل الأمية في السودان

تبلغ نسبة الأمية في السودان على حسب آخر تقرير أصدرته منظمة اليونسكو عام 2014م حوالي، 30% من مجموع السكان. أن الأمية تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر علي الدولة بالإضافة إلي تأثير الحرب والنزاعات التي تشهدها بعض الولايات، وكذلك تلعب العوامل الثقافية الاجتماعية دوراً كبيراً كما هو الحال في ولايات شرق وغرب البلاد. [12] أيضا كما هو معروف أن البيئة المدرسية تؤثر على تحصيل الطالب وبالتالي على مخرجات التعليم فيما يتعلق بالمباني والإجلاس وتوفير المعلمين وتوفير الكتاب المدرسي. فأغلب المدارس في المناطق الريفية تعاني من عدم توفر البنية المدرسية المناسبة التي تساعد في العملية التعليمية حيث أغلب المدارس يتم تشييدها من الموارد المحلية مثل (القش وجوالات الخيش) ولا تتوفر بها خدمات المياه والمراحيض وخلافه، كما نجد أن الفصول تعاني من عدم توفر وسائل الإجلاس المناسبة مثل الكتب والكراسي والترابيز، هذا بالإضافة إلى الازدحام، ففي بعض المناطق يفوق عدد طلاب الفصل الـ 80 – 100 طالب، وتعاني معظم المدارس الريفية من نقص كبير في توفير المعلمين وذلك بسبب عدم توفر البيئة المناسبة إضافة لضعف الأجور، أما فيما يتعلق بتوفير الكتاب المدرسي بمرحلة الأساس على المستوى القومي فقد بلغت عام 2012(59,2) مقابل (55,1) في عام 2013 و(59,1%) في العام 2014م، ثم (58,01%) في العام 2015م، وأدنى الولايات نسبة في توفير الكتاب المدرسي هي ولايات شمال دارفور وغرب دارفور وشرق دارفور فحققت (39,5%)، (13%)،(10%).[13] هذا التفاوت والفوارق بين مختلف الولايات وبين المناطق الحضرية والريفية في توفير خدمة

[10] يونيسيف، السودان، التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، 2014

[11] المجلس القومي، للتخطيط الاستراتيجي تقييم الخطة الخمسية (2012-2016) ، مارس، 2017م.

[12] يونيسيف، السودان، التقرير الإقليمي للتعليم الخاص بالدول العربية، 2014.

[13] المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، تقييم الخطة الخمسية 2012 -2016

UBJSR, Issue (36) Volume (1) March 2023- Arab Impact Factor: (AIF: 0.96)
Bakht Alruda University Quarterly Refereed Scientific Journal, ISSN: 1858-6139, Online
Received: 04/01/2023
Accepted: 30/03/2023

التعليم من حيث معدل الالتحاق وتوفير البيئة المدرسية الملائمة له انعكاسات وآثار اجتماعية واقتصادية كبيرة فيما يتعلق بتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة على نطاق القطر. ويؤدي إلى فوارق اجتماعية واقتصادية بين السكان ويؤثر على تحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وكذلك يؤدي إلى زيادة نسبة الاحتقان السياسي.

الخدمات الصحية

تعنى أن يحصل الناس على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها بصورة شاملة ومتكاملة على نحو ما يمكن الناس من الحصول سلسلة متصلة الحلقات من خدمات تعزيز الصحة والوقاية من المرض، والتأهيل والرعاية والمطلقة وذلك من خلال الرعاية لمختلف مستوياتها ومواقعها داخل النظام الصحي على مدى العمر [14].

الخدمات الصحية الأساسية: هي الخدمات الصحية الضرورية التي تقوم بتوفيرها الدولة من أجل صحة ورفاهية كل فرد من أفراد المجتمع أينما وجد سواء كان في قرية نائية أو مدينة قريبة دون تمييز أو انحياز. وتتم كل تلك الخدمات بواسطة كوادر مدربة تدريباً جيداً ضمن مجموعة من المؤسسات الصحية، وتقوم على ثلاث مستويات: المستوى المركزي الرئيسي. المستوى المتوسط: أي مركز المحافظات والمدن الكبيرة. والمستوى المحلي على أن تكون الخدمات في كل المستويات متكاملة من حيث الكم والنوعية.

بالرغم من التطور النسب الذي شهده النظام الصحي في السودان (2002-2016م) وإلا أنه مازال يعاني القصور في كثير من جوانبه الأساسية الأمر الذي حال من عدم وجود التحسين المنشود في مؤشرات الصحة. فيما يتعلق بتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية يبلغ متوسط السكان الذين تتوفر لهم حوالي 77% من جملة السكان كما أن هناك تعاون بين الولايات المختلفة في تقديم هذه الخدمات، أما فيما يتعلق بتقديم أو توفر الحزمة الأساسية فيبلغ المتوسط حوالي 36,8% كما يبلغ متوسط توفر خدمات المعالجة الطارئة حوالي 68,5% أما متوسط المستشفيات المرجعية لجملة المستشفيات فبلغ 15,3%. أظهر مسح الأسر السودانية لعام 2010م (آخر مسح تم إجراءه) بأن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في السودان من أعلى المعدلات وتبلغ نسبته على حسب بيانات وزارة الصحة الاتحادية 130 حالة وفاة بين لك 1000 حالة ولادة حيه وأن أكثر الأمراض تسبباً في الوفاة هي الإسهال والتسمم الدموي والملاريا والالتهاب الرئوي، كما أن عدد الأطفال ناقصي الوزن يبلغ 32,2%، وأما نسبة التطعيم فلم تتعدي 8,4%. أما معدل وفيات الأمهات أيضاً يعتبر مرتفع حيث يبلغ في ولاية البحر الأحمر 565 حالة وفاة لكل 100,000 حالة ولادة حيه ويبلغ في ولاية القضارف 564، ولاية كسلا 466، وسنار 509، النيل الأبيض 503، النيل الأزرق 578، شمال كردفان 532، وجنوب دارفور 581، بينما يبلغ في الولاية الشمالية 437 ولاية الخرطوم أو في معدل حيث يبلغ 389 حالة وفاة. يعاني السودان من انتشار الأمراض المعدية مثل الملاريا والسل، والأمراض الناتجة من استخدام المياه (الإسهالات والبلهارسيا)، التهاب السحائي، والتي يعتبر الكثير منها من الأمراض الفتاكة، حيث تتسبب الملاريا في وفاة 35000 شخص سنوياً، كما أن نسبة دستور التغذية، وسط الأطفال دون سن الخامسة تبلغ حوالي 36%، ويعاني حوالي 18,5% من مجمل سكان السودان من مشكلة نقص التغذية. [15] وكذلك يعتبر انخفاض كثافة القوة العاملة الصحية من أبر المشاكل التي تواجه النظام الصحي في السودان انخفاض كثافة القوة العاملة الصحية من أكبر المشاكل التي تواجه النظام الصحي في السودان خاصة في المناطق الريفية حيث أن معدل العاملين في مجال الصحة بالسودان هو 1,2 لكل 1000 من السكان ، 0,4، 0,6 لكل 1000 في المناطق الريفية. يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 63 سنة. هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الأمراض في السودان كحرارة الطقس في فصل الصيف، والتدهور البيئي الذي يؤدي إلى انتشار أمراض مثل الملاريا والبلهارسيا والحروب والنزاعات. كذلك يعتبر الفقر سببا رئيسياً في زيادة الأمراض السل الرئوي، وسوء التغذية خاصة في ظل توقف الكثير من المانحين عن تقديم الدعم للسيطرة على هذه الأمراض، وتوفير الأمصال للإنسان والحيوان خاصة في المجتمعات الرعوية. كذلك ازدادت حالات الإصابة بالسرطان والفشل الكلوي والتهاب الكبد الوبائي في السودان في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة وازدياد أعداد المصابين بهذه الأمراض، وعزى بعض الجزاء في مجال الصحة انتشار هذه الأمراض يرجع إلى

[14] يونيسيف، السودان، التقرير الإقليمي للتعليم الخاص بالدول العربية، سبق ذكره، 2014.

[15] Central Bureau of statistics, Sudan in Figure, 2005.

UBJSR, Issue (36) Volume (1) March 2023- Arab Impact Factor: (AIF: 0.96)
Bakht Alruda University Quarterly Refereed Scientific Journal, ISSN: 1858-6139, Online
Received: 04/01/2023
Accepted: 30/03/2023

استخدام محسنات الخبز مثل بروميد البوتاسيوم وانتشار استخدام الأسمدة المغشوشة في الزراعة وعدم التزام المزارعين بالمقدر المحدد فيما يتعلق باستعمال المبيدات الزراعية [16]

المشاكل والتحديات التي تواجه الخدمات الصحية

1/ ضعف الإنفاق المالي على قطاع الصحة.

2/ ضعف البناء المؤسسي لقطاع الصحة ككل مما يؤثر كفاءة تغير السياسات الخاصة بالقطاع.

3/ تعدد مصادر تقديم الخدمات الحكومية بسبب الهيكل التنظيمي والإداري لقطاع الصحة سواء على المستوى المركزي أو المحلي والذي أدى إلى انخفاض كفاءتها وعدم التنسيق بين هذه المصادر.

4/ عدم توفر المعلومات والبيانات الدقيقة فيما يتعلق بنوعية الأمراض ومدى انتشارها والأسباب التي تؤدي للإصابة بها.

5/ ضعف نظم الرقابة على الجودة وضعف انتشار المؤسسات الصحية في المناطق الريفية.

7/ عدم كفاية برامج التأهيل والتدريب.

8/ سياسة التحرير الاقتصادي أدت لارتفاع أسعار العلاج والدواء، وتركز الخدمات الصحية الجيدة في العاصمة والمدن الكبرى.

خدمات توفير المياه

الماء هو السائل الذي يعتمد عليه بناء كل الخلايا في الكائنات الحية، وهو ضروري لاستمرار الحياة ويدخل في بنية أجزاء من جسم الإنسان والحيوان والنبات. السودان يعتبر من الدول الغنية بالموارد المائية المتنوعة المصادر، ولكن بالرغم من ذلك ما زال نقص وشح في توفر المياه وخاصة مياه الشرب تعانى منه شريحة كبيرة من السكان والمناطق وخاصة المناطق الريفية وكذلك تفاوت في نسب توفر المياه بين مختلف الولايات في السودان.[17] أفضل ثلاث ولايات يتوفر مصدر مياه محسنة هي الولاية الشمالية بنسبة (91%) ثم الجزيرة بنسبة (79,2%) ونهر النيل (78%) بينما تبلغ في ولايات أخرى في مثل النيل الأبيض (38,5%) النيل الأزرق (44,5%) وكسلا (48%). كذلك تبلغ نسبة توفر المياه من مصادر محسنة في الحضر حوالي (66,6%) بينما تبلغ في الريف حوالي (57,6%). تعتبر المناطق الريفية في السودان هي أكثر معاناة بسبب نقص المياه والمياه المحسنة للشرب، والمصادر التي يعتمد عليها سكان المناطق الريفية في الحصول على المياه هي مصادر المياه السطحية كالأنهار الوديان أو مصادر ساكنة مثل الرهد والحفير والحفائر التي يتم حفرها بواسطة الإنسان، وتستخدم لشرب الإنسان والحيوان وتستعمل منزلياً في الطبخ ونظافة الأواني والاستحمام وغسل الملابس.[18]

أسباب نقص المياه

يتميز المناخ في مناطق السودان شبه الجافة بضعف الأمطار أو الجفاف في المناطق الصحراوية وينحصر التساقط الضعيف هذا بين شهري يونيو وأكتوبر، وكذلك درجات الحرارة العالية تضيف إلى حدة الجفاف، ذلك بالإضافة إلى العواصف الرملية والترابية التي تزيل الغطاء النباتي مما يؤدي إلى زيادة الجفاف وتوسع من مساحة الأرض المتصحرة. ويمكن القول أن أي مستويات الأمطار المنخفضة ينتج عنها ضعف في موارد المياه السطحية وكذلك المياه الجوفية وذلك يؤثر في كميات الماء الموجودة بالمنطقة، أيضا كذلك من العوامل التي على كميات المياه هي الكثافة السودانية وعدد الحيوانات التي تحتاج إلى الماء مهما كانت المياه كافية فإنها تتناقص بمعدلات أبر لصعوبة السيطرة على الكثافة العالية للسكان والحيوان، ويؤدي ذلك إلى العامل في انخفاض مستوى الماء المخزون في باطن الأرض. ذلك بالإضافة إلى عوامل التبخر والتسرب إلى باطن الأرض بسبب تفكك التربة. كل ذلك ينتج عنه نقص في كمية المياه المتجمعة من الأمطار. كذلك وجود الموارد المائية طويلة البقاء ويؤدي إلى استقرار المواطنين وحيواناتهم بجانب تلك المواد إلى فترات طويلة وذلك يؤدي تدريجياً إلى التدهور البيئي المتواصل. أما في المناطق الزراعية المروية فانا الري غير المرشد يؤدي إلى ندرة في المياه ذلك بالإضافة إلى الأعطال التي تصيب طلمبات سحب المياه

[16] https:/www.alaroby.co.uk/society/27/10/2014

[1] حدارو قسم الله حدارو (2002) أدارة المياه الريفية في السودان، معهد دراسات الإدارة العامة والحكم المحلي، رسالة ماجستير، ص.23

[18] الهيئة القومية للمياه الريفية (1994) دور المياه في التنمية الزراعية، بالولايات، دنقلا، يوليو، ص 2.

UBJSR, Issue (36) Volume (1) March 2023- Arab Impact Factor: (AIF: 0.96)
Bakht Alruda University Quarterly Refereed Scientific Journal, ISSN: 1858-6139, Online
Received: 04/01/2023
Accepted: 30/03/2023

من الدوانكي وعدم توفر القدرة المالية لشراء الغيار والزيوت والوقود وعدم توفر الفنيين المتخصصين في صيانة تلك الطلمبات، كل ذلك يؤدي إلى تعطلها بصورة نهائية.

خدمات الكهرباء

تقوم بالإشراف على إنتاج وتوزيع الكهرباء بالسودان خمسة شركات متخصصة تشمل: شركة كهرباء سد مروي المحدودة، الشركة السودانية للتوليد المائي المحدودة، الشركة السودانية للتوليد الحراري المحدودة، الشركة السودانية لنقل الكهرباء المحدودة، والشركة السودانية توزيع الكهرباء المحدودة. تقوم على عاتق هذه الشركات مهمة إنتاج وتوزيع الكهرباء على كافة ولايات السودان المختلفة وذلك من أجل مقابلة متطلبات الاستهلاك الكهربائي لكافة القطاعات سكانية كانت أو صناعية أو زراعية وخلافه[19].

جدول (1) يوضح جملة الطاقة المنتجة (2010–2015)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
جملة الطاقة المنتجة فيها واط/ساعة	7,673	8,455,2	9,415,1	10,287,1	11,327,9	12961

المصدر: جمهورية السودان تقييم الخطة الخماسية (2012–2016)

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن هناك تقدم مستمر في الإنتاج (2010-2015) لتنوع مصادر الإنتاج (التوليد المائي والطاقة الشمسية والتوليد الحراري وطاقة الرياح) مثل محطة رياح البحر الأحمر التي تنتج 180 ميقاواط محطة رياح نيالا (20) ميقا واط، مشروع محطة رياح دنقلا (100) ميقا واط ومشروع الطاقة الشمسية نيالا (5) ميقا واط ومحطة أم دباكر الحرارية (500) ميقا واط.

جدول (1) المدن والقرى التي بها خدمات كهرباء في الولايات (2011–2014)

الولاية	الولايات التي بها خدمات كهرباء				القرى التي بها خدمات كهرباء			
	2011	2012	2013	2014	2011	2012	2013	2014
البحر الأحمر	7	7	7	7	0	0	0	0
جنوب دارفور	7	7	7	7	0	0	0	0
شمال دارفور	8	8	8	8	0	0	0	0
وسط دارفور	8	8	10	10	0	0	0	0
نهر النيل	6	6	6	6	418	423	709	772
النيل الأزرق	2	2	2	2	0	0	12	12
القضارف	9	9	9	9	54	65	78	81
الشمالية	7	7	21	21	220	220	216	216
كسلا	5	6	5	5	29	29	32	32
الجزيرة	22	26	30	30	606	670	757	787
سنار	11	11	11	11	358	394	414	414
النيل الأبيض	7	7	7	8	82	95	120	132
شمال كردفان	7	7	7	7	6	6	7	7
جنوب كردفان	11	11	11	11	0	0	3	3
غرب دارفور	1	1	1	1	0	0	0	0
شرق دارفور	9	9	9	9	16	16	16	16
غرب كردفان	16	16	16	16	0	0	0	0
الخرطوم	7	7	7	7	358	689	825	825
الجملة	150	155	175	176	2327	2607	2920	3297

[19] حسين عبد الله محمد، مقال، جريدة الوطن السعودية، العدد 212، 1437هـ

UBJSR, Issue (36) Volume (1) March 2023- Arab Impact Factor: (AIF: 0.96)
Bakht Alruda University Quarterly Refereed Scientific Journal, ISSN: 1858-6139, Online
Received: 04/01/2023
Accepted: 30/03/2023

المصدر: جمهورية السودان تقييم الخطة الخمسية (2012–2016)

جدول (2) يوضح أن أفضل ثلاثة ولايات في مؤشر المدن التي بها خدمات الكهرباء وكذلك في مؤشر القرى هي الجزيرة الشمالية والخرطوم، بينما أقل الولايات من حيث المؤشرات هي غرب وشمال ووسط دارفور والنيل الأزرق. بالرغم من التحسن في الإنتاج الكهربي في السودان من خلال تعدد مصادر التوليد، إلا أن عدد المستفيدين من خدمات الكهرباء لا تتجاوز الـ 35% من مجموع سكان السودان، وأن حوالي 70% من سكان الريف لم يتم ربطهم بالشبكة القومية. ومن التحديات التي تواجه السودان في عملية إنتاج الكهرباء هي تناقص معدلات الأمطار وتوسعة الشبكة القومية مما يتغلب على الاتجاه إلى إنشاء مشاريع بديلة لإنتاج الكهرباء. وكذلك تعتبر عمليات الصيانة في الدورية للماكينات من أجل تجهيزها في الوقت الملائم من أكبر التحديات التي تواجه الإنتاج الكهربائي في السودان لأنها تتطلب ملاين الدولارات وعلى سبيل المثال فان العجز الذي حصل في معدل الإنتاج الكهربائي في العام 2012م بلغ حوالي (160) ميقا واط وارتفع في عام 2013 بسبب عدم توفر العملات الحرة ل (300) ميقا واط، وفي الأخيرة تمت معالجة النقص في الأفراد بفصل الخدمة عن القطاع الصناعي وساهم التوسع الكبير في المناطق السكنية بالعاصمة الخرطوم بسبب معدلات الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية والمدن الولائية إلى ارتفاع معدل الاستهلاك حيث أصبح يعادل استهلاك ثلاث ولايات.

تحليل البيانات

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية ولتحليل استجابات عبارات الفرضية والتي جاءت بعنوان (تنبع أهمية تنمية وتطوير المناطق الريفية اجتماعياً في تحقيق الأمن القومي من خلال توفير الخدمات الاجتماعية، تحقيق العدالة الاجتماعية ، تحسين مستوى معيشة السكان ، تحقيق التكافل الاجتماعي) ، تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لتحديد درجة الموافقة كما يوضح جدول (2).

جدول (2) التوزيع التكراري لعبارات فرضية الدراسة

العبارة	المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
تعاني معظم المناطق الريفية من عدم توفر البنيات التحتية لتعليم الأساس	التكرار	-	2	4	31	68	105
	النسبة %	-	1.9	3.8	29.5	64.8	100
هنالك تفاوت بين المدن والمناطق الريفية من حيث جودة التعليم	التكرار	-	1	2	26	76	105
	النسبة %	-	1	1.9	24.8	72.4	100
تعاني المناطق الريفية من عدم توفر الخدمات الصحية بشقيها العلاجي والوقائي	التكرار	-	1	-	29	75	105
	النسبة%	-	1	-	27.6	71.4	100
يعتمد سكان المناطق الريفية على المدن في الحصول على العلاج	التكرار	-	2	2	18	83	105
	النسبة %	-	1.9	1.9	17.1	79	100
عدم توفر إمداد مياه الشرب النقية يعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه المناطق الريفية	التكرار	1	1	2	23	78	105
	النسبة %	1	1	1.9	21.9	74.3	100
معظم المناطق الريفية لا يتوفر بها الإمداد الكهربائي	التكرار	1	3	2	33	66	105
	النسبة %	1	2.9	1.9	31.4	62.9	100
توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية يساعد على تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف	التكرار	-	1	1	26	77	105
	النسبة %	-	1	1	24.8	73.3	100
عدم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بصورة متوازنة يضعف من مستوى العدالة الاجتماعية	التكرار	-	-	3	24	78	105
	النسبة %	-	-	2.9	22.9	74.3	100
تحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية يقوي ويعزز التكافل الاجتماعي	التكرار	-	1	4	30	69	
	النسبة %	-	1	3.8	28.6	65.7	100
تنمية وتطوير المناطق الريفية اجتماعياً يحقق ويقوي ويعزز الأمن	التكرار	-	-	3	28	74	105
	النسبة%	-	-	2.9	26.7	70.5	

Received: 04/01/2023
Accepted: 30/03/2023

المصدر : إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية

يتضح من جدول (2) أن أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن معظم المناطق الريفية تعاني من عدم توفر البنيات التحتية لتعليم الأساس بنسبة (94.3)%، وغير الموافقين (1.9)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة (3.8)% أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن هنالك تفاوت بين المدن والمناطق الريفية من حيث جودة التعليم (97.2)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (1)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة (1.9)%، أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على المناطق الريفية تعاني من عدم توفر الخدمات الصحية بشقيها العلاجي والوقائي (99)%، بينما نسبة غير الموافقين (1)%. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على اعتماد سكان المناطق الريفية على المدن في الحصول على العلاج (96.1)% ، بينما نسبة غير الموافقين (1.9)% أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات (1.9)%، أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على عدم توفر إمداد مياه الشرب النقية يعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه المناطق الريفية (96.2)% ، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (2)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات (1.9)% ، أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن معظم المناطق الريفية لا يتوفر بها الإمداد الكهربائي بلغت (94.3)% ، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (3.9)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.9)%، أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية يساعد على تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف بلغت (98.1)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (1)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة (1)%، أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على عدم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بصورة متوازنة يضعف من مستوى العدالة الاجتماعية (97.2)% ، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة (2.9)%، أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن تحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية يقوي ويعزز التكافل الاجتماعي (94.3)%، بينما غير الموافقين (1)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة (3.8)%، (1)% ممتنعون، وأن أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على تنمية وتطوير المناطق الريفية اجتماعياً يحقق ويقوي ويعزز الأمن (97.2)%، والذين لم يبدوا إجابات محددة (2.9)%

النتائج

1/ دم توفر الخدمات الأساسية يعتبرمن أكبر المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الريفية.

2/ تعاني معظم المناطق الريفية من عدم توفر البنيات التحتية لتعليم الأساس.

3/ يعتمد سكان المناطق الريفية على المدن في الحصول على العلاج.

4/ تعاني المناطق الريفية من عدم توفر مياه الشرب النقية.

5/ معظم المناطق الريفية لايتوفر بها الإمداد الكهربائي.

6/ تنمية وتطوير المناطق الريفية يحقق ويقوي ويعزز الأمن القومي.

التوصيات

1/ ينبغي بذل الجهود المخططة و المدروسة لتنمية وتطوير المناطق الريفية من اجل تحقيق التنمية المتوازنة.

2/ توفير الخدمات الأساسية للمجتمعات الريفية لتحسين مستوى معيشة السكان وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الأمن القومي.

المراجع والمصادر

1/ البنك الدولي(1975) التنمية الريفية، ورقة عمل قطاعية إعداد مجموعة من خبراء البنك ،دار الكتب الوطنية، تونس، فيفري .

2/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان(2005) علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شبابا لجامعة ،القاهرة

3/ حسن إبراهيم عيد علي(1984) دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

4/ حسين عبد الله محمد (1437) مقال، جريدة الوطن السعودية، العدد 212.

5/ حدارو قسم الله حدارو (2002) أدارة المياه الريفية في السودان،معهد دراسات الادارة العامة والحكم المحلي، رسالة ماجستير.

6/ خالد عبد الوهاب البندارى (2016) العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثورات المصرية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ورقة بحثية.

Received: 04/01/2023

Accepted: 30/03/2023

7/ دوخي عبدا لرحيم الحنيطي (1997) الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في تنمية البادية الأردنية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التنمية الريفية، جامعة الموصل، العراق.

8/ ربيع سليمان يعقوب (2009) الوجود الاجنبي في السودان واثره علي الامن الوطني، زمالة كلية الحرب العليا.

9/ طلعت مصطفى السروجى وآخرين (2001) التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر.

10/ يحي محمد بخيت (2014) دور التنمية في تحقيق الأمن القومي الاستراتيجي السوداني، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتجية والأمنية ، بحث تكميلي لنيل الدبلوم العالي.

11. Peter Townsend (2009) building decent societies , British Library.

12. Robert Champers (1983) rural development, putting the last first, Longman , New York.

13/ المجلس القومي، للتخطيط الاستراتيجي (2017) تقييم الخطة الخمسية (2012-2016) ، مارس .

14/ الامم المتحدة (2003) السكان والتعليم والتنمية، أدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التقرير الموجز، نيويورك.

15/ الهيئة القومية للمياه الريفية (1994) دور المياه في التنمية الزراعية، بالولايات، دنقلا، يوليو.

16/ يونيسيف (2014) السودان، التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة.

17/ يونيسيف (2014) السودان، التقرير الإقليمي للتعليم الخاص بالدول العربية.